يونيسف
لكل طفل

UNFPA

البرنامج العالمي
لتعجيل وتيرة الإجراءات
الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال
التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف
المرحلة 1: ملخص التقييم

ZONTA INTERNATIONAL EMPOWERING WOMEN THROUGH SERVICE & ADVOCACY
UKaid from the British people
Norad
Government of the Netherlands
Co-funded by the European Union
Canada
Belgium partner in development

Photo: © UNICEF/UN0276237/Boro

أبرز النقاط

ينبع الأساس المنطقي ’للبرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال‘ والقاعدة التي يستند إليها من الإقرار الواسع النطاق بأن زواج الأطفال هو اعتداء على حقهم ورفاههم.

لقد أدى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) دوراً رئيسياً في المحافظة على الزخم الذي يدفع نحو إنهاء زواج الأطفال من خلال تهيئة جدول أعمال عالمي/ إقليمي ووطني، ودعم من السياسات والتشريعات الوطنية، إضافة إلى إبراز أنشطة مجتمعية مبتكرة.

- يسير البرنامج وفق المسار المحدد له لتحقيق النواتج المرجوة منه، ويُظهر التتبع الإجمالي للبرنامج علامات على أن البرنامج يوسع نطاق وصوله ويعجّل وتيرة نهجه لمعظم النواتج. وقد اجتاز البرنامج غاياته ووصل إلى ملايين الناس في البلدان الاثني عشر المستفيدة منه، وذلك عبر تدخلات مصممة لإنهاء زواج الأطفال.
- لقد حقق البرنامج زيادة في إمكانية حصول الفتيات على خدمات الصحة والحماية ولبّى غايته إجمالاً في هذا الشأن خلال كل سنة من سنوات عمله.
- لقد كرّس البرنامج الاستدامة من خلال أنشطة الدعوة والمناصرة، وإضفاء الصفة المؤسسية، وتعزيز النظم الوطنية ودون الوطنية، وتنمية القدرات، وتعبئة التمويل التكميلي.
- أدى البرنامج دوراً فريداً في حشد القدرات المُجتمِعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتيسير استخدام نهج متعدد القطاعات، وهو نهج ضروري للتعامل مع مجموعة من القضايا المترابطة والمعقدة التي تتيح حدوث زواج الأطفال.
- تشير الدروس المستفادة المبكرة إلى وجوب استهداف الأولاد كمستفيدين وكفاعلين في التغيير لزيادة التأثير إلى الحد الأقصى؛ وثمة حاجة لبذل مزيد من الجهود للوصول إلى الفئات السكانية الأشد ضعفاً؛ وكذلك، وهذا أمر مهم، ثمة حاجة إلى جمع بيانات أفضل وفي الوقت الملائم وإلى إدارة المعرفة بغية توجيه البرمجة في المستقبل.

Photo: © UNICEF/UN0278283/Mersha

السياق

وكان الهدف من التقييم هو تحديد التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج، واستدامة التدخلات، وكفاءة البرنامج وفاعليته، وذلك لدعم تصميم المرحلة الثانية من البرنامج من خلال التعلم من الدروس المستفادة المبكرة في الإدارة والتنفيذ المشتركين للبرنامج.

يُعرَّف زواج الأطفال بأنه الزواج الذي يقل فيه سن أحد الزوجين أو كليهما عن الثامنة عشرة. وفي حين يمثل زواج الأطفال ظاهرة عالمية، إلا أنه مدفوع بمزيج معقد من العوامل المحلية، بما في ذلك القيم والأعراف الاجتماعية، والمعتقدات والممارسات الثقافية والدينية، إضافة إلى تأثيرات اقتصادية وسياسية ومجتمعية.

إن زواج الأطفال هو انتهاك خطير لحقوق الإنسان إذ يحرم البنات (والأولاد) من حقهم في الصحة والأمان والتعليم. ويترك زواج الأطفال تأثيراً كبيراً وواسع النطاق على الأطفال، وغالباً ما يؤدي إلى تقليص الفرص الاقتصادية المتاحة للعرائس الطفلات، وتقليص أرجحية بقائهن في مدارسهن، كما يواجهن خطراً أكبر بالتعرض للعنف المنزلي ويصطدمن بتحديات خاصة في التفاوض بشأن ممارسات جنسية أكثر أمناً، وأخذ خيارات مستنيرة، والحصول على فرص متساوية.

إضافة إلى ذلك، ثمة أرجحية أكبر بأن تصبح العرائس الطفلات حوامل قبل أن تنضج أجسادهن، مما يزيد خطر التعقيدات المرتبطة بالحمل وخطر الاعتلال والوفيات بين الأمهات والمواليد الجدد.

تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سلسلة من القرارات على امتداد السنوات الخمس الماضية زادت التأكيد على التهديد الذي يشكله زواج الأطفال على إمكانية الحصول الشامل على حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، تتضمن أهداف التنمية المستدامة التزاماً عالمياً بإنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030.

Photo: © UNICEF/UN0297689/Adriko

البرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال

تلخّص هذه الورقة الممارسات الجيدة، والتقدم المحرز، والدروس الرئيسية المستفادة من خلال تقييم مشترك للبرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال ("البرنامج العالمي"). تجري إدارة البرنامج العالمي وتنفيذه بصفة مشتركة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في حين تعمل اليونيسف بوصفها الوكالة الرئيسية.

إن القضاء على زواج الأطفال هو أولوية رئيسية في الخطط الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف. وقد أقيم البرنامج العالمي ليُبرز الجوانب المتتامة من عمل كلتا الوكالتين والاستفادة منها من أجل القضاء على زواج الأطفال.

ويجري تنفيذ البرنامج في 12 بلداً و 4 مناطق باستخدام طائفة من الاستراتيجيات ومن خلال العمل مع شركاء متعددين على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

يتمثل الهدف الاستراتيجي للبرنامج العالمي في تعجيل وتيرة العمل للتصدي لزواج الأطفال من خلال تحسين الاستثمارات لمصلحة البنات العازبات والمتزوجات ودعمهن، وإبراز الفوائد الناجمة عن هذا الاستثمار والدعم؛ ومن خلال الانهماك مع الفاعلين الرئيسيين، بمن فيهم الشباب بوصفهم فاعلين في التغيير ومحفزين على خلق تحول نحو الأعراف الجنسانية الإيجابية؛ وزيادة الدعم السياسي والموراد والسياسات والأطر الإيجابية؛ وتحسين البيانات وقاعدة الأدلة.

رؤى مُستخلصة من النتائج والاستنتاجات

وثاقة الصلة

استجاب البرنامج العالمي على امتداد السنوات الثلاث الماضية للزخم المتنامي بشأن أهمية القضاء على زواج الأطفال، وبات يحتل مكاناً مهماً ضمن الحركة العالمية للقضاء على زواج الأطفال.

وقد رحّب جميع الفاعلين من جميع المستويات بالبرنامج، وأعربوا عن تقديرهم لمساهمته الفريدة في الأطر المعيارية وتعاونه المتعدد القطاعات.

مراعاة المنظور الجنساني

يعتمد البرنامج العالمي نهجاً يستهدف النوع الجنساني، ويركز على الفتيات المراهقات. وتنظر الجهات صاحبة المصلحة بصفة عامة إلى المشاركة الفاعلة للرجال والأولاد كأولوية استراتيجية لتغيير الأعراف الأبوية الضارة التي تشكل أساساً لممارسات زواج الأطفال، بيد أن مشاركة الأولاد المراهقين لم تكن منهجية، ويجب إدماجها بصفة متكاملة في البرمجة المستقبلية.

الجماعات المستضعفة

يُعتبر الوصول إلى الجماعات الأشد ضعفاً أمراً أساسياً للبرنامج العالمي، وذلك من منظور حقوق الإنسان ومن منظور الفاعلية في الوقت نفسه، وذلك نظراً للروابط بين أوجه الضعف الموجودة وبين زواج الأطفال. ورغم الجهود المبذولة للوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً، لم تتمكن التدخلات في العديد من الحالات من الوصول لغاية الآن إلى المناطق الأكثر نأياً، وهذه مسألة يجب دراستها في تصميم البرنامج على المستوى الوطني.

رصد التغيير

وفي الوقت الذي يبدي فيه البرنامج علامات على بدء التوسع، من الضروري التفكير في التفاعل ما بين النتائج المختلفة للبرنامج العالمي لضمان تلبية الطلب المتزايد بتوفير فرص وخدمات من نوعية ملائمة. وقد بدأ البرنامج العالمي يتتبع مؤشرات أعلى مستوى، ولكن تظل مسألة توفر البيانات وموثوقيتها بين بلد وآخر، خصوصاً المقاييس النوعية، مسألة تتطلب تركيزاً متواصلاً مع تقدم البرنامج إلى الأمام.

رؤى مُستخلصة من النتائج والاستنتاجات (تتمة)

التقدم المحرز في الوصول إلى البنات والمجتمعات المحلية

لقد كان البرنامج العالمي مصمماً جيداً لغرس عمليات التغيير، وهو في طريقة لتحقيق النواتج المنشودة منه. وثمة ثلاثة مجالات للتقدم على مستوى المستفيدين والمجتمعات المحلية، وهي تتضمن:

- وصل البرنامج إلى حوالي 5.5 ملايين فتاة بحلول أواسط عام 2018، وهو رقم يتجاوز كثيراً الهدف بالوصول إلى 2.5 مليون فتاة بحلول نهاية العام 2019.
- وسّع البرنامج التواصل مع المجتمعات المحلية توسعاً كبيراً، وهو يُظهر علامات على التوسع ووصل إلى حوالي 11.5 مليون فرد في النصف الأول من عام 2018 وزودهم بالمعلومات حول القضاء على زواج الأطفال (وهذا الرقم يفوق كثيراً ما وصله في العامين 2016 و 2017 مجتمعين).
- زاد البرنامج الغايات المتعلقة بإمكانية حصول البنات على خدمات الصحة والحماية خلال كل سنة من سنوات وجوده، وقد اجتاز إجمالاً الغايات المحددة لكل سنة من السنوات. وتظهر بيانات نصف المدة لعام 2018 معدلات تنفيذ إجمالية تتجاوز ستة أضعاف الغاية المحددة، مما يشير إلى أن البرنامج يتجه نحو تعجيل وتيرة التدخلات. وتمكّن البرنامج من الارتقاء بأنشطته المعنية بتعليم البنات في عام 2018، حيث عمل على تقييم أكثر من 8,000 مدرسة لتحسين جودة تعليم البنات، وذلك في الأشهر الستة الأولى من السنة.

الدعم المعياري

عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بصفة تعاونية على أعلى المستويات لدعم الحكومات في تطوير خطط عمل وطنية ودون وطنية للقضاء على زواج الأطفال ودعم آليات التنسيق. ويتمتع كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بموقع فريد للقيام بهذا الدور، وهما عنصر أساسي في ضمان المحافظة على الزخم لمواصلة السعي للقضاء على زواج الأطفال. وقد طورت تسعة بلدان خطط عمل، وخصصت خمسة منها موارد حكومية لهذه الخطط. وثمة حاجة خلال السنوات المقبلة من عمل البرنامج العالمي إلى جهود دعوة من أجل تخصيص استثمارات حكومية أكبر، وتقييم استراتيجيات تحديد التكاليف، وتتبع مخصصات الميزانية ونتائجها، وذلك لتعزيز الاستدامة ودعم تفعيل السياسات/ الخطط. ويجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف أن يواصلا التركيز على تعزيز الأطر القانونية والتشريعية لدعم حقوق المراهقات أثناء المرحلة التالية للبرنامج العالمي.

التعلم وقاعدة الأدلة من أجل الارتقاء بالبرنامج

لقد ساهمت استثمارات البرنامج العالمي في الأبحاث والبيانات في بناء قاعدة أدلة أقوى بشأن القضاء على زواج الأطفال، بيد أن التتبع لم يوفر لغاية الآن إشارات على نوعية البيانات الناتجة وإمكانية استخدامها. تُظهر التدخلات المدعومة من البرنامج إشارات واعدة بشأن توفير نماذج قابلة للتوسعة حيث يجري استنساخ بعض منها بالفعل، ولكن المكاتب القطرية ما زالت تعمل على اللمسات الأخيرة للتدخلات وتوفر أدلة حول تأثيرها. ولم تُبذل جهود كافية لقياس النتائج وتوثيقها ولترجمة الخبرات إلى حُزم محددة التكاليف وقابلة للتوسيع.

البرمجة المشتركة

نظراً لتعقيد القضايا المحيطة بزواج الأطفال، يُعتبر النهج المتعدد القطاعات بأنه النهج الأكثر فاعلية وكفاءة للحد من ضعف البنات وتعرضهن لزواج الأطفال وغيره من الممارسات الضارة. وقد حقق العمل المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف من خلال البرنامج العالمي مساهمات كبيرة في تحسين التعاون المتعدد القطاعات والتعاون التكاملي في مجال مكافحة زواج الأطفال، وذلك على جميع مستويات العمل. وكانت المرحلة الأولى للبرنامج العالمي هي مرحلة نمو لتصميم هياكل إدارية فعالة؛ وما زالت توجد تفاوتات في الاتساق والتماسك بين البلدان المختلفة إضافة إلى تفاوت في المستويات التي وصلتها العمليات. ويظل التشغيل المشترك على المستوى دون الوطني أولوية أساسية وتحدياً للمستقبل. أما معايير تعريف مستوى التناسُق للبرنامج العالمي، فيتطلب مزيداً من التحديد والتوجيه خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق فهم مشترك وتطبيق دقيق وحازم.

"الزواج هو قرار بين الولد والبنت. من قبل، كان يتم تدبيره [...] لكن اليوم يمكن للبنت أن تقول أنها تريد أن تكمل دراستها وتتزوج عندما تكون تمكنت من الوقوف على قدميها"

فتاة مراهقة من نيبال تتحدث عن أثر البرنامج.

Photo: © UNICEF/UN0302727/Panday

خاتمة

تنظر جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى قيادة البرنامج العالمي على أنها حاسمة الأهمية لتعجيل وتيرة القضاء على زواج الأطفال. وقد نجح البرنامج من خلال أنشطته على امتداد السنوات الثلاث الماضية في بناء حركة زخم إلى الأمام واستخلاص العديد من الدروس لاستخدامها في تصميم المرحلة المقبلة.

إن التكاملية في قدرات صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف تدعم انبثاق نهج متعدد القطاعات، وهو أمر جوهري لمعالجة القضية المعقدة المتمثلة بزواج الأطفال. يطرح التقييم ثماني توصيات استراتيجية تدعو إلى: الاستفادة من القيادة التي تتولى وضع المعايير؛ والانتقال بالإطار العالمي نحو تحديد السياقات الوطنية؛ وترسيخ وتعزيز قاعدة الأدلة وإدارة المعرفة؛ وتعريف ورصد 'التشاركية' والتناسُق والتكاملية؛ وتعزيز أنظمة الرصد والإبلاغ وتحديد سياقاتها؛ وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية؛ وتعزيز تصميم البرنامج؛ والعثور على تمويل أو هيكلة البرنامج وفقاً للموارد المتوفرة.